

Document: EB 2016/119/R.15/Add.1
Agenda: 11(b)
Date: 23 November 2016
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تعليقات مكتب التقييم المستقل على برنامج
الفرص الاستراتيجية القطرية لجمهورية
إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

William Skinner

مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2974
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

Oscar A. Garcia

مدير مكتب التقييم المستقل للصندوق
رقم الهاتف: +39 06 5459 2274
البريد الإلكتروني: a.garcia@ifad.org

Michael Carbon

كبير موظفي التقييم
رقم الهاتف: +39 06 5459 2935
البريد الإلكتروني: m.carbon@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة عشرة بعد المائة

روما، 14-15 ديسمبر/كانون الأول 2016

للاستعراض

تعليقات مكتب التقييم المستقل على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

ملاحظات عامة

- 1- أجرى مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقييمه الثاني للبرنامج القطري لإثيوبيا، الذي يغطي الفترة 2008-2015، بالتزامن مع صياغة البرنامج الثاني للفرص الاستراتيجية القطرية للبلاد. وأبرم الاتفاق عند نقطة الإنجاز بتاريخ 30 مايو/أيار 2016. وبما يتماشى مع الممارسة المتبعة، يرد تقييم البرنامج القطري مرفقا بوثيقة برنامج الاستراتيجية القطرية الجديد للفترة 2017-2021 كذيل.
- 2- يستمر برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الثاني لإثيوبيا بتغطيته للمجالات المواضيعية العريضة التي غطاها البرنامج السابق (إدارة المياه والأراضي والتمويل الريفي والوصول إلى الأسواق)، كما يؤكد على أهمية إدارة الموارد الطبيعية ضمن السياق القطري المتسم بدرجة عالية من التعرض لتغير المناخ. وأما المجموعة المستهدفة الرئيسية من دعم الصندوق، فتبقى أيضا نفسها دون تغيير، وهي: المزارعين الفقراء والمزارعين الرعاة والرعاة، بتركيز خاص على النساء والشباب. إلا أن هذا البرنامج يضع تركيزا أقوى على ربط المجموعات المستهدفة بالجهات الفاعلة في القطاع الخاص ضمن سلاسل القيمة الزراعية لتعزيز وصولها إلى الأسواق والتمويل والتكنولوجيا الزراعية. وينعكس ذلك أيضا من خلال حافظة الاستثمار للفترة الجديدة والتي تتألف إلى حد كبير من مراحل متابعة لمشروعات سابقة أو حالية، يتم فيها إدراج الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية والوصول إلى الأسواق.
- 3- يعترف مكتب التقييم المستقل بأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية يستند بصورة كبيرة، على نتائج وتوصيات تقييم البرنامج القطري، على الرغم من أن الوثيقة لا تشير بصورة محددة على الدوام للتنفيذ الفعلي للتوصيات، وقد خرج تقييم البرنامج القطري بالتوصيات التالية: (1) التركيز على مجالات مواضيعية أقل وتعزيز جودة البرامج؛ (2) استخدام نهج برامجي أطول أمدا للإقراض؛ (3) التركيز بصورة أكثر وضوحا على الأنشطة غير الإقراضية. ويرد أدناه مناقشة إلى أي حد أخذت توصيات البرنامج القطري هذا بعين الاعتبار عند صياغة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد.

التعليقات المحددة

- 4- **التركيز المواضيعي وجودة البرامج.** تتمثل مجالات التركيز المواضيعي التي اقترحتها التوصية الأولى لتقييم البرنامج القطري لتنمية الري على نطاق صغير، وتنمية مجتمعات الرعاة والتمويل الريفي. وهي مواضيع يمتلك الصندوق فيها ميزة نسبية ولديه إمكانية لتأسيس موقع قيادي بشأنها. ويعيد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية التأكيد على هذه المجالات الثلاث كمواضيع رئيسية للاستثمار وحوار السياسات وإدارة المعارف.
- 5- واستنادا إلى الأداء الضعيف لبرنامج تحسين التسويق الزراعي، اقترح تقييم البرنامج القطري عدم الاستمرار في دعم الوصول إلى الأسواق والاعتماد عوضا عن ذلك على الشركاء الاستراتيجيين لتوفير مثل هذا النوع من الدعم. إلا أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية يدرج دعم التسويق كموضوع إضافي هام. وبالفعل،

فقد أظهرت التجربة بأن دعم الإنتاج وحده لا يؤدي إلا إلى نتائج محدودة إذا لم يتم دعم الوصول إلى الأسواق، وأن الاعتماد على الشركاء الخارجيين لتطوير الروابط مع الأسواق ليس بالفرضية الواقعية على ما يبدو. ويدرك مكتب التقييم المستقل أهمية دعم التسويق، ويتفق مع الجدول الذي يحدد إدراج هذا الموضوع في المشروعات الجديدة، ولكنه يؤكد مجدداً على التوصية الواردة في تقييم البرنامج القطري، بأنه يتوجب على الصندوق أن يضع جانباً ما يكفي من الموارد لتطوير استراتيجية مدروسة بشأن دعم الوصول إلى الأسواق.

6- **النهج البرامجي.** وفقاً للتوصية الثانية لتقييم البرنامج القطري، يتوجب أن ينظر إلى المشروعات الجديدة باعتبارها سلسلة من المشروعات المتتابعة الأقصر مدة، والتي تمثل جزءاً من برنامج طويل الأجل في موضوع معين أو في قطاع فرعي معين. ويورد البرنامج القطري مثلاً عن المراحل المتتابعة لمشروع التنمية المجتمعية للرعاة، ويأخذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بهذه التوصية بصورة كاملة، مشيراً إلى أنه سوف: (1) يسمح بانخراط استراتيجي أطول أمداً في المواضيع التي يتمتع الصندوق فيها بميزة نسبية؛ (2) سيحد من التأخيرات في استهلال المراحل اللاحقة؛ (3) سيعزز جهود التنسيق المستندة إلى ذخيرة الاستثمارات الأكثر موثوقية. ويأخذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا النهج البرامجي خطوة أبعد من خلال الإشارة إلى تعزيز الأنشطة غير الإقراضية، مثل التوسط في الشراكات مع القطاع الخاص والانخراط السياسي في المجالات المواضيعية ودعم إدارة المعرفة والرصد والتقييم، لرفد حافظة الاستثمارات. علاوة على ذلك، سيجري الصندوق والحكومة إستعراضات سنوية واستعراضاً لمنتصف المدة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لتقدير التقدم المحرز وإدخال التعديلات، إن دعت الحاجة، استجابة للأولويات والتحديات الناشئة. ويعتبر مكتب التقييم المستقل بأن هذه التوصية قد تم أخذها بعين الاعتبار بصورة ملائمة.

7- **الأنشطة غير الإقراضية.** تستند التوصية الثالثة في تقييم البرنامج القطري على مقولة أن الشراكات القوية بين الصندوق والحكومة، والخبرة الفريدة من نوعها التي يتميز بها البرنامج القطري في الري على نطاق صغير وتنمية مجتمعات الرعاة والتمويل الريفي، تخلق فرصة للصندوق للعب دور أكبر بكثير في توفير المشورة السياساتية وتنمية القطاع. وبما يتماشى مع التوصيات الواردة في تقييم البرنامج القطري، يشير برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى أن مجالات الانخراط السياساتي. سوف تقتصر على المواضيع المذكورة أعلاه. وسينخرط الصندوق مع الحكومة لاستخدام المشروعات الاستثمارية كفرصة لتحقيق ما يلي: (أ) اختبار النهج والتكنولوجيات الجديدة وتحديد النجاحات والدروس المستفادة كي يستنير بها الحوار الذي تقوده الحكومة بشأن السياسات الوطنية؛ (ب) دعم جهود الحكومة الخاصة واستعراض وتحليل مدى تنفيذ وفعالية سياساتها.

8- **وبعبارات عملية، فإن الانخراط السياساتي الذي سيجريه كل من المكتب القطري للصندوق و**فرق المشروعات، سوف يتم في المقام الأول من خلال اللجان التوجيهية للمشروعات وفي إطار مجموعة المساعدات الإنمائية لأغراض الحوار السياساتي والتنسيق. وعلى الرغم من أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية قد أشار إشارة سريعة إلى استخدام المنح لدعم البحوث وإيصال المنتجات المعرفية والمساهمة في الانخراط السياساتي، إلا أنه لا يوفر تقييماً لكميات الموارد المطلوبة أو المعبأة لمثل هذه الأنشطة. كذلك، يؤكد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على أن القطاع الخاص يمكن أن يلعب دوراً أقوى في المستقبل

في قيادة الابتكار وتوسيع النطاق من خلال استقطاب الاستثمار الخاص لأغراض الوصول إلى إنتاجية أكبر على طول سلاسل القيمة، ولكنه لا يتسم بأي قدر من الوضوح بشأن كيفية حدوث ذلك على أرض الواقع، وباختصار ومع أن التوصية الأخيرة قد أخذت بعين الحسبان، إلا أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لم يكن محددًا بشأن تفعيلها والموارد المطلوبة لها.

ملاحظات الختامية

9- مع بعض التحفظات القليلة، يصل مكتب التقييم المستقل إلى نتيجة مفادها أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لإثيوبيا وثيقة متينة وهو يقدر الجهود الملموسة التي بذلتها الإدارة والحكومة لمتابعة التوصيات التي خرج بها تقييم البرنامج القطري عام 2015 بما يتماشى مع الاتفاق عند نقطة الإنجاز.